

خاتمة المستدرك

[505] الاستاذ الاكبر (طاب ثراه) عنها، كما عرفت من كلامه في الفوائد والتعليقة

(1)، ويظهر منه، ومن مواضع من الرسالة أن غرضه منها إبطال دعوى قطعية أخبار الكافي، لا ما نحن بصدد إثباته، فلاحظ وتأمل. وينبغي التنبيه على أمور: الأول: في اللؤلؤة: قال بعض مشايخنا المتأخرين: أما الكافي فجميع أحاديثه حصرت في: ستة عشر ألف حديث ومائة وتسعة وتسعين حديثا. والصحيح منها باصطلاح من تأخر، خمسة آلاف واثنان وسبعون حديثا. والحسن: مائة وأربعة وأربعون حديثا. والموثق: مائة حديث وألف حديث وثمانية عشر حديثا. والقوي منها: اثنان وثلاثمائة حديث. والضعيف منها: أربعمائة وتسعة آلاف وخمسة وثمانون حديثا (2)، انتهى. والظاهر أن المراد من القوي، ما كان بعض رجال سنده أو كله الممدوح من غير الامامي، ولم يكن فيه من يضعف الحديث، وله إطلاق آخر يطلب من محله (3)، وعلى ما ذكره فأكثر من نصف أخبار الكافي ضعيف لا يجوز العمل به، إلا بعد الانجبار، وأين هذا من كونه أجل كتب الشيعة، ومؤلفه أوثق الناس في الحديث وأثبتهم، ولم يكن في كتاب تكليف

الשלغماني المردود المعاصر له خبر _____ (1)

تعليقة الوحيد البهبهاني على منهج المقال: 6، والفوائد الحائرية: 125، الفائدة: 22. (2) لؤلؤة البحرين: 394 - 395، 31 يطلق الخبر القوي على ما كانت روايته من الامامية، وكان بعضهم مسكوتا عنه مدحا أو قدحا. أو على من كان كذلك مع مدحهم مدحا خفيفا أقل من مدح رواية الحديث الحسن، أو أقل من مدح رواية الحديث الموثق. ولكل من هذه الاطلاقات اسم خاص به. انظر: مقباس الهداية 1: 176. (*)